ويستثنى من مختلفي الرتبة نحو هذا فانه يتعين للاسمية لمكان التنبيه المتصل
به فيقال كان هذا أخاك وكان هذا اياي مع الضمير فان الأفصح في باب
المبتداء ان تجعله المبتداء وتدخل التنبيه عليه فتقول ها انا ذا ولا يأتي في
ذلك في باب كناسخ لان الضمير يتصل بالعامل فلا يأتي دخول التنبيه
عليه على انه سمع قليلا في باب المبتداء هذا انا واعلم انهم حكموا لأن وان
المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير لأنه لا يوصف كما ان الضمير كذلك
فلهذا قرات السبعة ما كان حجتهم الا ان قالوا فما كان جواب قومه الا
ان قالوا والرفع ضعيف كضعف الاخبار بالضمير عما دونه في التعريف
الحالة الثانية ان يكونا نكرتين فان كان لكل منهما مسوغ للاخبار عنها
فانت مخير فيما تجعله منهما الاسم وما تجعله الخبر فتقول كان خير من زيد
شرا من عمرو او تعكس وان كان المسوغ لاحدهما فقط جعلتها الاسم نحو كان
خير من زيد امرأة الحالة الثالثة ان يكونا مختلفين فتجعل المعرفة الاسم
والنكرة الخبر نحو كان زيد عالما ولا يعكس الا في الضرورة كقوله: ولا يك
موقف منك الوداعا وقوله: يكون مزاجها عسل وماء وأما قراءة ابن
عامر اولم تكن لهم اية ان يعلمه بتأنيث تكن ورفع اية فان قدرت تكن
تامة فاللام متعلقة بها واية فاعلها وان يعلمه بدل منها اي من
اية او من خبر لمحذوف اي هي ان يعلمه وان قدرتها ناقصة فاسمها
ضمير القصة وان يعلمه مبتداء واية خبره والجملة خبر كان او اية اسمها
ولهم خبرها وان يعلمه بدل او خبر لمحذوف واما تجويز الزجاج كون اية
اسمها وان يعلمه خبرها فمردود لما ذكرنا واعتذر له بان النكرة قد
تخصصت بلهم ما يعرف به الفاعل من المفعول واكثر ما يشتبه ذلك

اذا كان

اذا كان احدهما اسما ناقصا والاخر اسما تاما وطريق معرفة ذلك ان يجعل
موضع التام ان كان مرفوعا ضمير المتكلم المرفوع وان كان منصوبا ضميره
المنصوب وتبدل من الناقص اسما تاما بمعناه في العقل وعدمه فان صحت
المسئلة بعد ذلك فهي صحيحة قبله والا فهي فاسدة فلا يجوز اعجب
زيد ما كره عمرو ان اوقعت ما على ما لا يعقل لانه لا يجوز اعجبت الثوب
ويجوز النصب لانه يجوز اعجبني الثوب فان اوقعت ما على انواع من
يعقل جاز لانه يجوز اعجبت النساء وان كان الاسم الناقص من او الذي
جاز الوجهان ايضا **فروع** تقول امكن المسافر السفر بنصب المسافر لانك
تقول امكنني السفر ولا تقول امكنت السفر وتقول ما دعا زيدا الى الخروج وما
كره زيد من الخروج بنصب زيد في الاول مفعولا والفاعل ضمير ما مستترا
وبرفعه في الثانية فاعلا والمفعول ضمير ما محذوفا لانك تقول ما دعاني
الى الخروج وما كرهت منه وتمتنع العكس لانه لا يجوز دعوت الثوب الى
الخروج وكرهه من الخروج وتقول زيد في رزق عمرو عشرون دينارا برفع العشرين
فان قدمت عمرا فقلت عمرو زيد في رزقه عشرون دينارا جاز رفع العشرين
ونصبه وعلى الرفع فالفعل خال من الضمير فيجب توحيده مع المثنى والمجموع
ويجب ذكر الجار والمجرور لاجل الضمير الراجع الى المبتداء وعلى النصب فالفعل
متحمل للضمير فيبرز في التثنية والجمع ولا يجب ذكر الجار والمجرور **ما افترق**
فيه عطف البيان والبدل وذلك ثمانية أمور احدها ان العطف لا يكون
مضمرا ولا تابعا لمضمر لأنه في الجوامد نظير النعت في المشتق واما اجازة
الزمخشري في ان اعبدوا الله ان يكون بيانا للهاء من قوله تعالى ما امرتني به
فقد مضى رده نعم اجاز الكسائي ان ينعت الضمير بنعت مدح أو ذم أو

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)